



عبد الكريم الجميلى

## دعوى قضائية

● نياية عن المواطنين المصابين بالأمراض الصدرية والربو والحساسية في جميع أنحاء الجمهورية نطلب من النائب العام «شخصياً» أن يقوم بواجبه، ويرفع دعوى قضائية مستعجلة ضد وزارة البيئة في حكومتنا الجديدة التي تسمح للنفثات في البلد من السيارات والحافلات التي تستعمل وقود الديزل بدلاً عن البنزين.

● كما نناشد النائب العام بان تتضمن الدعوى القضائية طلب التعويض العادل لكل المتضررين من العوادم السامة للديزل، فقد أصبح السكوت على هذا الوضع من جانب الوزارة المختصة يمثل تهاوناً بالواجب واستهانة بالناس، لإسما وقد حفت حولنا واقلامنا من كثرة التنبيه والتحذير دون أي جدوى.

● أن ما يوفره اصحاب السيارات والحافلات من اليريات باستعمال الديزل يكلف المواطنين الكثير، وقد يكلفهم حياتهم وإذا لم تستطع الحكومة انقاذ المرضى ومنع استعمال (الديزل) فعليها ان تتحمل التعويض الذي سيحدثه القضاء، وربما يصل الى المليارات .. مع ان حياة المواطنين ليعادها أي تعويض.

● وقد علمت مؤخرًا ان أمانة العاصمة تدرس إمكانية التخلص من الدرجات النارية القديمة التي تسهم في الأذى في التعجيل بالكارثة .. ولا ندري متى سنرى نتيجة تلك (الدراسات) ليس في العاصمة فقط، بل في بقية المحافظات .. وإنا ننتظرون.

ص (٤٨٤١)



## هل القوانين لسكان المدن فقط؟

عند صدور أي قانون يخطر على بالنا دائماً ان المعنيين بتنفيذه هم سكان المدن .. بينما يفترض ان يكون لسكان الريف نصيب متناسو في تطبيقه وتنفيذه، ودور الحكومة في المتابعة.

فيما طالبنا بقانون ينظم حمل حيازة السلاح، فإننا نقصد معالجة ظاهرة حمل السلاح في المدن الرئيسية، ونقل من أهمية تطبيقه على سكان الريف.

إذاً يبدو ان المخططات والحيثيات التي تعالج قضية إصدار القوانين التي تعالج قضية من القضايا مستوحاة من الظواهر القريبة من مراكز اتخاذ القرار، وعند متابعة تنفيذها لا تأخذ أكثر من هذا البعد.

ولو نظرنا فقط في أربع مسائل ذات ارتباط واسع بمختلف شرائح المجتمع وهي:

● ظاهرة حمل السلاح.

● وتدهور الموارد المائية، والري الزراعي غير المنظم يتم في الريف وتأمين استراتيجيات الأمن الغذائي تبدأ من الريف من خلال حماية التربة الزراعية من التدهور وحمايتها من البناء العشوائي.

● إن الوعي القانوني .. والخدمي .. والمشارك الحقيقي يجب ان توجه إلى الريف إذا اردنا مواجهة المستقبل برؤية عملية وعقلانية.

● وتدهور الموارد المائية، والري الزراعي غير المنظم يتم في الريف وتأمين استراتيجيات الأمن الغذائي تبدأ من الريف من خلال حماية التربة الزراعية من التدهور وحمايتها من البناء العشوائي.

● إن الوعي القانوني .. والخدمي .. والمشارك الحقيقي يجب ان توجه إلى الريف إذا اردنا مواجهة المستقبل برؤية عملية وعقلانية.

● وتدهور الموارد المائية، والري الزراعي غير المنظم يتم في الريف وتأمين استراتيجيات الأمن الغذائي تبدأ من الريف من خلال حماية التربة الزراعية من التدهور وحمايتها من البناء العشوائي.

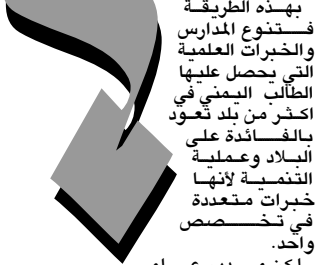
● إن الوعي القانوني .. والخدمي .. والمشارك الحقيقي يجب ان توجه إلى الريف إذا اردنا مواجهة المستقبل برؤية عملية وعقلانية.

● إن الوعي القانوني .. والخدمي .. والمشارك الحقيقي يجب ان توجه إلى الريف إذا اردنا مواجهة المستقبل برؤية عملية وعقلانية.

● إن الوعي القانوني .. والخدمي .. والمشارك الحقيقي يجب ان توجه إلى الريف إذا اردنا مواجهة المستقبل برؤية عملية وعقلانية.

# المنح الدراسية الى الخارج

## هل تتحول الى الداخل



بهذه الطريقة فستنوع المدارس والخبرات العلمية التي يحصل عليها الطالب اليمني في أكثر من بلد تعود بالفائدة على البلاد وعملياً التنموية لأنها خبرات متعددة في تخصص واحد.

لكن سدير عام البعثات لم يغفل البعثات ليرة الأيفاد في التخصصات النادرة ويقول: الأيفاد في التخصصات النادرة يأخذ حيزاً كبيراً من اهتمامات قيادة الوزارة ويمثل أولوية هامة في سياسة الأيفاد المتبعة حالياً والتي تركز على اختيار أوائل الطلاب للدراسة في المنح الدراسية المتاحة بشكل عام والتخصصات النادرة منها بشكل خاص - وهذا لا شك قد يعمل على الحد من الإبعثات في تخصصات انسانية موجودة لدينا.

### المعترضون

ما يبرز على السطح بشكل لافت هي قضية المتعثرين دراسياً من الموفدين والتي تجعل من فكرة المنحة الداخلية حلاً بديلاً لهذه المشكلة هنا يقول (البارزي) ظاهرة التعثر اصلاً ليست بالشكل الذي يتصوره الكثير وهناك تهويل حين تطرح هذه القضية.

فمن ناحية عندما ينتقل الطالب من بلد للدراسة في بلد آخر يكون غير ملم بنظامه التسجيل والقبول في البلدان المنحة، وجود عائق اللغة ... لكن بشكل عام طلابنا في الخارج أكثر تميراً وعدد قليل منهم يتعثر في دراسته لأسباب قد تكون مقبولة أحياناً وغير مقبولة أحياناً أخرى والوزارة تتعامل مع كل حالة وفقاً لنصوص القانون .. وفي السنوات الأخيرة عملت الوزارة بالتعاون مع وزارتي الخارجية والمالية ومن خلال لجان متابعة تهدف إلى تفعيل اداء السفارات والمكاتب وحققنا نتائج ملموسة.

ويضيف البارزي: لا يمر فصل دراسي الا وهناك تنزيلات ووفورات يتم تحقيقها.

من نتائج متابعة المتعثرين أو المنقطعين الذين يبحث عن استحقاقهم لاستمرار صرف المساعدة المالية .. وبالتالي يتم اعتماد تلك المبالغ التي يتم تنزيلها وتوفرها لموفدين جدد.

### حجم المنح

من ناحية عملية تقلص عدد المنح المقدمة لليمن هذا العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ م .. حيث كانت جمهورية العراق الشقيق أكثر البلدان التي تقدم منحاً تصل في العام الواحد إلى (٣٠٥) منح دراسية ولم تقدم من نققات معيشة الطالب كليا وبعضها الدراسة وتختلف اعتمادات تلك النققات من بلد إلى آخر وفقاً للظروف الاقتصادية في تلك البلدان.

ما أثار عبدالقادر توصيله هو ان المنحة الدراسية ليست اتفاقاً فحسب بل استغلال لفرص دراسة متاحة من خلال خبرات قطعت شوطاً كبيراً في التقدم العلمي.

ويتابع بالقول: إذا كانت ظروفنا الاقتصادية لم تمكننا من تحسين الوضع المعيشي لأعضاء هيئة التدريس بجامعاتنا اليمنية فهل نستطيع اعتماد نققات معيشية لتأدية الأيفاد وفقاً لمتطلبات الثانوية العامة خاصة إذا ما عرفنا ان ما يقرب من اربعمائة الف طالب وطالبة في الجامعات اليمنية.



دراسات تؤكد:

## البعثات الخارجية أصبحت عملاً ترفيهياً وغير مجدية اقتصادياً

والتطلعات التي حملها الطلاب والجامعات طرحت على سائدة النقاش وعمومياً تقلل التفكير لسؤال لماذا لا تتحول المنح الخارجية الى منح داخلية؟ يجيب حسن عبدالقادر مدير عام البعثات بوزارة التعليم العالي: علينا أولاً معرفة معنى المنحة الدراسية والتي هي فرصة دراسية اوتدريبية ممولة جزئياً أو كليا مقدمة لبلادنا من بلد شقيق او صديق من نققات المنحة وفقاً لهذا التعريف (مفعد) دراسي مجاني، واستفادة من خبرات علمية ومعرفية ومكتسبة ومنهجية وتسهيلات أخرى، ببعض البلدان تحول نققات معيشة الطالب كليا وبعضها الدراسة وتختلف اعتمادات تلك النققات من بلد إلى آخر وفقاً للظروف الاقتصادية في تلك البلدان.

ما أثار عبدالقادر توصيله هو ان المنحة الدراسية ليست اتفاقاً فحسب بل استغلال لفرص دراسة متاحة من خلال خبرات قطعت شوطاً كبيراً في التقدم العلمي.

ويتابع بالقول: إذا كانت ظروفنا الاقتصادية لم تمكننا من تحسين الوضع المعيشي لأعضاء هيئة التدريس بجامعاتنا اليمنية فهل نستطيع اعتماد نققات معيشية لتأدية الأيفاد وفقاً لمتطلبات الثانوية العامة خاصة إذا ما عرفنا ان ما يقرب من اربعمائة الف طالب وطالبة في الجامعات اليمنية.

### لحد من الإبعثات

لكننا بدون شك نستطيع ان نحد من الإبعثات وفي هذا الأطار تحصل على اجابة من مدير ادارة البعثات بالادارة العامة للبعثات محمد البارزي الذي قال: يمكن تنظيم الأيفاد الدراسي الذي يخرج عبر خطة موحدة للأيفاد ذات أهداف محددة و تقييم نتائج مخرجات الأيفاد في السنوات السابقة ومعرفة الاختلالات لتلافيتها مستقبلاً وتعزيز الجوانب الإيجابية وتوجيه الأيفاد وفقاً لمتطلبات التنمية من خلال تفعيل نظام الإشراف والمتابعة وصولاً الى ربط الاعتمادات الخاصة بالأيفاد وتفعيل العلاقات الثقافية والعلمية في اتجاه الحصول على منح دراسية ممولة تمويلًا كاملاً.

لكنه يرى اختلالات قائمة تعيق الطموحات السالفة ويقول: اهم الاختلالات تكمن في تعدد جهات الأيفاد دون تنسيق وتعدد موازونات الأيفاد في أكثر من جهة وضعف نظام الإشراف والمتابعة بعد ايفاد الطالب وعدم موافاة غالبية السفارات للوزارة ببيانات الموفدين نهاية و بداية كل عام دراسي.

### هدف مهم...!!!

استمرار الأيفاد الجامعي في تخصصات موجودة في الداخل بات أمراً يشير إلى ان التعليم العالي يحقق هدفا مهما

كريمة الحديث السالفة ومعها الرؤى فقد أرتفعت عام ١٩٩٠م وهي سنة الأساس

وكانت نسبة نمو قدرها ١٧٩٪، ثم انخفضت في عام ١٩٩٤م حتى وصلت الى نسبة نمو قدرها ١٧٩٪، ثم ازادت زيادة مفاجئة في عام ١٩٩٥م إذ بلغت ١٠٧٪، واستمرت في هذه الزيادة بحسب دراسة التكلفة والعائد لطلبة البعثات حتى عام ١٩٩٩م وفي عام ٢٠٠٠م بدأت بالانخفاض مرة أخرى ثم ارتفعت عام ٢٠٠١م الى وهذا يدل على ان سياسة الإنفاق والموازنة في هذا القطاع التعليمي المهم لم تخضع لسياسة التخطيط واضحة بل تأثرت بجملة من العوامل التي أدت الى هذا التراجع.

ولم يفت العبيدي القول: ان هناك انفتاحا وتوجها إيجابيا من قبل الدولة على اعداد كوار علمية ترشد الحركة التنموية التي تمر بها البلاد شرطية ان لا يأتى هذا التوجه طابعا اهداريا في طاقات البلد المالية والبشرية.

لكنه يرى انه بالإمكان التقليل من النفقات الى اقل من الربع إذا تم الأخذ بأمريين مهمين الأول: إلغاء بعثات الدراسة الجامعية والتي تشكل ٥٩٪ من مجموع الإبعثات خصوصا وان هذا النوع من التعليم يمكن تقديمه داخلها في الجامعات اليمنية والأمر الثاني هو التقليل من إرسال البعثات في التخصصات الانسانية والتي تشكل نسبتها بالنسبة للدراسات العليا ٧٦،٦٪ وتقدم في الجامعات اليمنية بالإشراف المشترك بين جامعاتنا اليمنية وجامعات عربية وصديقة.

الدكتور سيلان العبيدي يؤكد من خلال الدراسة ووضوح الزيادة السنوية المضطربة في الإنفاق على الإبعثات للخارج التي وصلت عام ٢٠٠١م الى ٣.٢٧٧.٧٧٦.٠٠٠ ريال أي ما يعادل عشرين مليون دولار ويطبق عليها بقوله: كان بالإمكان ان توظف لإعداد الكوادر المتخصصة في المجالات العلمية والتطبيقية النادرة التي تحتاجها خطط البلاد التنموية.

ويتطرق بالنتيجة أخرى توصلت اليها دراسة العائد الاستثماري لطلبة البعثات وهي ان العائد الاستثماري للمراحل الدراسية الثلاث: المرحلة الجامعية الأولية ومرحلة الماجستير ومرحلة الدكتوراه هو سالب وبمقارنة المربود الاقتصادي لحامل الشهادة الجامعية الأولية والمتخرج من الجامعات غير اليمنية مع زميله حامل الشهادة الجامعية الأولية والمتخرج من الجامعات اليمنية يلاحظ فرقا كبيرا من مردوداتهم الاقتصادية إذ ان المربود الاقتصادي للمتخرج من الجامعات اليمنية يبلغ ٨٩٠٩.٤ دولار في حين ان زميله المتخرج من الجامعات الأجنبية قد خسر ٢٦٩٣.٦ دولار.

مضيفا: الأمر يتطلب إعادة نظر مادام يعمل جانبنا استهلاكيا والتفتيش عن بديل آخر يكون موفيا لتفقد تلك الاموال الوطنية المهدورة والتلاعب بالطاقات البشرية الوطنية واستثمارها استثمارا تافعا.

وراكز الأبحاث في الجامعات الحكومية. ويضيف: فائدة أخرى وهي القضاء على الهدر المالي الناتج عن تأخر عدد كبير من الطلاب عن اكمال دراستهم في الوقت المحدد وذلك لان الطالب يرى ان بقاءه في الخارج من الناحية المعيشية وتوفير السيولة المالية أفضل بكثير من العودة الى الداخل دون ان يجد عملاً يتناسب ومؤهله.

لكن الدكتور السنباي يشير الى ملحقاتنا الثقافية بالخارج وقال: انها بحاجة الى إعادة نظر وعلى وزارة التعليم العالي تشكيل فريق لمتابعة عمل هذه الملحقات بمررا ذلك: بان الانقطاع عن الطالب المبتعث والمحققة الثقافية يجعل الطالب غير جاد في دراسته في أغلب الاحيان اما لسوء المعاملة وعدم اهتمام الملحقات بقضايا الطلاب او بسبب ضياع حقوق بعض الطلاب وتأخرها.

ويستطرد السنباي: لا استبعد ان يكون ما ذكرته سابقا وراء بقاء عدد كبير من الطلاب في الخارج لسنوات طويلة خارج المدة القانونية واستمرارية المنح والرسوم الدراسية.

وراكز الأبحاث في الجامعات الحكومية. ويضيف: فائدة أخرى وهي القضاء على الهدر المالي الناتج عن تأخر عدد كبير من الطلاب عن اكمال دراستهم في الوقت المحدد وذلك لان الطالب يرى ان بقاءه في الخارج من الناحية المعيشية وتوفير السيولة المالية أفضل بكثير من العودة الى الداخل دون ان يجد عملاً يتناسب ومؤهله.

لكن الدكتور السنباي يشير الى ملحقاتنا الثقافية بالخارج وقال: انها بحاجة الى إعادة نظر وعلى وزارة التعليم العالي تشكيل فريق لمتابعة عمل هذه الملحقات بمررا ذلك: بان الانقطاع عن الطالب المبتعث والمحققة الثقافية يجعل الطالب غير جاد في دراسته في أغلب الاحيان اما لسوء المعاملة وعدم اهتمام الملحقات بقضايا الطلاب او بسبب ضياع حقوق بعض الطلاب وتأخرها.

ويستطرد السنباي: لا استبعد ان يكون ما ذكرته سابقا وراء بقاء عدد كبير من الطلاب في الخارج لسنوات طويلة خارج المدة القانونية واستمرارية المنح والرسوم الدراسية.

### التكلفة .. والعائد

دراسات التكلفة والعائد لطلبة البعثات في الجمهورية اليمنية قد وضعت النقاط على الحروف وخرجت بعلامات استفهام تدعو متخذ القرار للتنموية العمل على الحد من الإبعثات.

لقد اكدت بعض الدراسات ان معظم الدارسين الموفدين في الدول الشقيقة والصديقة يواصلون دراستهم في تخصصات متوفرة في الجامعات اليمنية بل ان معظمها في الدراسات الانسانية الصرفة وان البعثات الدراسية للخارج أصبحت ترفاً وغير مجدية اقتصادياً وذلك لغياب المعيار الموضوعي في اختيار التخصصات المتنوعة والتي تحتاجها الحركة التنموية.

ويقول الدكتور سيلان جبران العبيدي أمين عام المجلس الأعلى لتخطيط التعليم واستاد الاقتصاد المشارك كلية التجارة صنعاء: لقد تم إرسال البعثات وفقاً لمعايير ذات طابع وحاجة ذاتية أكثر منها اجتماعية تنموية الأمر الذي يتطلب عكس مثل هذا المعيار وإرسال طلبة البعثات حسب حاجة القطاعات التنموية وعلى شكل اولويات لكي نتجنب التضخم الهائل في نفقات البعثات.

وبلغة اقتصادية استثمارية للتكلفة والعائد أريف العبيدي: اتجاهات نفقات الإبعثات في اليمن خلال العقد الاخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين اتجهت الى الزيادة المطردة في ظل توجهات الحكومة والاهلية بمنح وتجهيزاتها فمثل هذه المنح لا يلبس ان تكون خارج الوطن - بل ومن دول ذات سبق رائد في هذه المجالات.

العامل الاقتصادي المعيشي لأعب مهم في العملية وهو ما يعتقد الدكتور السنباي ويقول: ما يدفع الطالب الى اللجوء وراء الحصول على منحة للخارج رغم وجود تخصصات في جامعاتنا الحكومية بالداخل هو عدم قدرته على دفع التكاليف المطلوبة في الجامعات الحكومية والاهلية لاسيما التخصصات التطبيقية وكذا عدم وجود ما يكفي الطالب للناحية المعيشية.

ويضيف: أمور كثيرة بالإمكان وضعها على سائدة الحلول ومنها استنساب المتفوقين الراغبين في تخصصات انسانية في جامعاتنا الحكومية والاهلية بمنح داخلية مقبولة بالإضافة الى بناء تجمعات سكنية تليق بالطالب وتوفر له الاحتياجات الاساسية بهذا يمكن ان توفر المليارات من الريالات التي توجه الى الخارج في منح دراسية لتطور بها المعامل والمكتبات

دراسات التكلفة والعائد لطلبة البعثات في الجمهورية اليمنية قد وضعت النقاط على الحروف وخرجت بعلامات استفهام تدعو متخذ القرار للتنموية العمل على الحد من الإبعثات.

لقد اكدت بعض الدراسات ان معظم الدارسين الموفدين في الدول الشقيقة والصديقة يواصلون دراستهم في تخصصات متوفرة في الجامعات اليمنية بل ان معظمها في الدراسات الانسانية الصرفة وان البعثات الدراسية للخارج أصبحت ترفاً وغير مجدية اقتصادياً وذلك لغياب المعيار الموضوعي في اختيار التخصصات المتنوعة والتي تحتاجها الحركة التنموية.

ويقول الدكتور سيلان جبران العبيدي أمين عام المجلس الأعلى لتخطيط التعليم واستاد الاقتصاد المشارك كلية التجارة صنعاء: لقد تم إرسال البعثات وفقاً لمعايير ذات طابع وحاجة ذاتية أكثر منها اجتماعية تنموية الأمر الذي يتطلب عكس مثل هذا المعيار وإرسال طلبة البعثات حسب حاجة القطاعات التنموية وعلى شكل اولويات لكي نتجنب التضخم الهائل في نفقات البعثات.

وبلغة اقتصادية استثمارية للتكلفة والعائد أريف العبيدي: اتجاهات نفقات الإبعثات في اليمن خلال العقد الاخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين اتجهت الى الزيادة المطردة في ظل توجهات الحكومة والاهلية بمنح وتجهيزاتها فمثل هذه المنح لا يلبس ان تكون خارج الوطن - بل ومن دول ذات سبق رائد في هذه المجالات.

العامل الاقتصادي المعيشي لأعب مهم في العملية وهو ما يعتقد الدكتور السنباي ويقول: ما يدفع الطالب الى اللجوء وراء الحصول على منحة للخارج رغم وجود تخصصات في جامعاتنا الحكومية بالداخل هو عدم قدرته على دفع التكاليف المطلوبة في الجامعات الحكومية والاهلية لاسيما التخصصات التطبيقية وكذا عدم وجود ما يكفي الطالب للناحية المعيشية.

ويضيف: أمور كثيرة بالإمكان وضعها على سائدة الحلول ومنها استنساب المتفوقين الراغبين في تخصصات انسانية في جامعاتنا الحكومية والاهلية بمنح داخلية مقبولة بالإضافة الى بناء تجمعات سكنية تليق بالطالب وتوفر له الاحتياجات الاساسية بهذا يمكن ان توفر المليارات من الريالات التي توجه الى الخارج في منح دراسية لتطور بها المعامل والمكتبات

العامل الاقتصادي المعيشي لأعب مهم في العملية وهو ما يعتقد الدكتور السنباي ويقول: ما يدفع الطالب الى اللجوء وراء الحصول على منحة للخارج رغم وجود تخصصات في جامعاتنا الحكومية بالداخل هو عدم قدرته على دفع التكاليف المطلوبة في الجامعات الحكومية والاهلية لاسيما التخصصات التطبيقية وكذا عدم وجود ما يكفي الطالب للناحية المعيشية.

ويضيف: أمور كثيرة بالإمكان وضعها على سائدة الحلول ومنها استنساب المتفوقين الراغبين في تخصصات انسانية في جامعاتنا الحكومية والاهلية بمنح داخلية مقبولة بالإضافة الى بناء تجمعات سكنية تليق بالطالب وتوفر له الاحتياجات الاساسية بهذا يمكن ان توفر المليارات من الريالات التي توجه الى الخارج في منح دراسية لتطور بها المعامل والمكتبات

العامل الاقتصادي المعيشي لأعب مهم في العملية وهو ما يعتقد الدكتور السنباي ويقول: ما يدفع الطالب الى اللجوء وراء الحصول على منحة للخارج رغم وجود تخصصات في جامعاتنا الحكومية بالداخل هو عدم قدرته على دفع التكاليف المطلوبة في الجامعات الحكومية والاهلية لاسيما التخصصات التطبيقية وكذا عدم وجود ما يكفي الطالب للناحية المعيشية.

ويضيف: أمور كثيرة بالإمكان وضعها على سائدة الحلول ومنها استنساب المتفوقين الراغبين في تخصصات انسانية في جامعاتنا الحكومية والاهلية بمنح داخلية مقبولة بالإضافة الى بناء تجمعات سكنية تليق بالطالب وتوفر له الاحتياجات الاساسية بهذا يمكن ان توفر المليارات من الريالات التي توجه الى الخارج في منح دراسية لتطور بها المعامل والمكتبات

## أستاذ جامعي: بالإمكان وضع الكثير على طاولة الحلول

## إدارة البعثات: المنحة استغلال لفرص متاحة وليست إنفاقا